

المرأة والمشاركة السياسية بتونس

(نتائج بحث موجه بمنطقة 'جمال')

رابح النابلي

أستاذ علم الاجتماع بالمعهد العالي للعلوم الإنسانية بتونس

وزهير بن جنات

أستاذ علم الاجتماع بالمعهد العالي للرياضة بقفصة

ملخص

يهدف هذا العمل إلى فهم السلوك الانتخابي للمرأة التونسية عموماً والعمل على عقلنته بما يتماشى وما تمّ تحقيقه من مساواة بينها وبين الرجل في مستوى القوانين الانتخابية حيث قام على عمل ميداني كيفي تمّ انجازه بمنطقة جمال بتونس بالاعتماد على تقنية البحث الموجه. لقد بينّ البحث الميداني أن مشاركة المرأة في الانتخابات هو أمر محكوم في الغالب بتقاطع الإرادة الفردية لتأكيد الذات والوضعيّات الاجتماعية والسياسية المناسبة. كما بيّن أن النساء يعانين أكثر من الرجال عوائق وصعوبات ذات أبعاد عدة تعطل مشاركتهن السياسية منها ما يرتبط بطريقة اشتغال الأحزاب السياسية بشكل عام ومنها ما يتعلق بالتنشئة الاجتماعية التي تؤسس لنمط اشتغال معين للفضاء العام. وهكذا تمتد جذور التمييز السياسي ضد المرأة إلى مثل هذه القيم والتمثيلات التي تقسم الحقوق الاجتماعية بطريقة غير متكافئة وتجعل السياسة حكراً على الرجال حتى وإن كانت القوانين تؤسس لاقتسام أكثر عدلاً بينها وبين المرأة. كما يمكن للفردانية وغياب ثقافة التطوع أن تفسّر بعض أوجه هذا السلوك.

Résumé

Le présent travail vise à comprendre le comportement électoral de la femme tunisienne d'une manière générale et de prévoir les possibilités de sa promotion en fonction du niveau d'équité et d'égalité réalisé au niveau des textes juridiques. Ce travail s'est basé sur une enquête de terrain par la recherche-action effectuée dans la région de Jammel en Tunisie.

L'enquête a montré que la participation de la femme aux élections se détermine le plus souvent en fonction de 2 facteurs : la volonté d'affirmation de soi d'une part et les conditions sociales et politiques des femmes d'autre part. L'enquête a montré également que les femmes souffrent de plusieurs obstacles qui entravent leur participation politique et dont certains se rapportent au mode de fonctionnement des partis politiques d'une manière générale et certains d'autres sont plutôt liés à la socialisation qui détermine d'une manière ou d'une autre le mode de fonctionnement de l'espace public. Il paraît ainsi que les sources de discrimination politique contre les femmes sont liées à ce genre de valeurs et de représentations qui partagent très inéquitablement les champs sociaux entre l'homme et la femme et qui considèrent la politique comme l'apanage de l'homme même lorsque les textes juridiques permettent un partage plus équitable de l'espace public. L'absence de la culture de volontariat et l'individualisme excessif sont également des facteurs qui pourraient expliquer le faible engagement politique de la femme.

لقد أفرزت ثورة جانفي 2011 بتونس واقعا سياسيا جديدا لم يعهده التونسيون من قبل. فتضاعف عدد الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية عشرات المرات وفتحت وسائل الإعلام أمام قيادات وخطابات ومواقف سياسية جديدة وفتح المجال العام أمام الجميع. وإذا كانت انتخابات المجلس التأسيسي التي انعقدت في 23 أكتوبر 2011 قد مثلت فرصة حقيقية أمام النخب السياسية والاجتماعية لنشر تصوراتها المستقبلية للبلاد وكسب ثقة الرأي العام، فإن ما حققته المرأة في هذا الإطار لم يكن بالمستوى المطلوب. حيث لم تتجاوز نسبة مشاركة النساء اللاتي تم تمثيلهن في إطار ما عرف بتونس بـ"قانون المناصفة" باقتسام عدد مقاعد القوائم الانتخابية بالتساوي مع الرجال، الـ 23%. كما لم تحصل النساء سوى على حوالي 22% من عدد مقاعد المجلس التأسيسي.

وإذا كان من المعروف لدى الباحثين في علم الاجتماع أن "المجتمعات لا تغيّر القوانين"، فإن الرأي العام التونسي عموما قد تفاجأ بإحصائيات ما بعد الانتخابات وخاصة في ما يتعلق بالمرأة. بل إن تحاليل إعلامية وسياسية عدة قد بيّنت أن المرأة لم تكن فقط "مرشحا من الدرجة الثانية" بالنظر إلى العدد الضئيل للنساء اللاتي احتلن رؤوس القوائم (7%) بل وكذلك بالنظر إلى التردد الكبير والارتجالية اللذان ميّزا عمليات تشريك النساء في القوائم الانتخابية المهيمن رجاليا على كل تفاصيلها إعدادا وتسجيلا ونشرا وتوزيعا.

لقد بيّنت انتخابات سنة 2011 بتونس أن قرار المرأة في ما يخص الانتخابات، ترشحا ومشاركة وتصويتا، لم يكن على ما يبدو مستقلا بالقدر الكافي وهو لا يعكس إرادتها الحرة ولا كذلك ما يمكن أن تكون قد اكتسبته من خلال سلسلة الإصلاحات القانونية التي مست مكانتها العائلية والاجتماعية منذ ظهور مجلة الأحوال الشخصية سنة 1956.

وهكذا تظهر القراءة الجندرية (genre) لنتائج انتخابات المجلس الوطني التأسيسي أن التمكين الاجتماعي والسياسي للمرأة لا يمر فقط عبر القوانين – على أهميتها – بل وكذلك عبر ما يمكن أن يميّز المجتمعات في لحظات تاريخية معينة من ديناميكية وتغيير اجتماعيين تلعب فيهما قواها الحية وحركاتها الاجتماعية من أحزاب سياسية وجمعيات ونقابات ومنظمات الدور الرئيسي كما تستوجب كذلك من هياكلها البحثية ومجموعاتها العلمية والابداعية انخراطا فعليا لاستحداث ذلك التغيير وتوجيهه.

وعلى هذا الأساس اتخذ الهدف العام للبحث منجيين: منحا نظريا يتلخص في فهم مدى انخراط المرأة التونسية في المجال السياسي وذلك من خلال المنطق العام الذي يحكم سلوكها السياسي عموما والانتخابي على وجه التحديد، ومنحا برغماتيا يتمثل في الرغبة في عقلنة هذا السلوك قدر الإمكان والرفع من كفاءة المرأة بما يخول لها مشاركة أفضل

في العمل السياسي عموماً وذلك وفق خطة عمل تم وضعها بالتنسيق مع إحدى الجمعيات النسوية الناشطة بمدينة "جمال".

إشكالية البحث الموجه واستراتيجيته المنهجية

1. الإشكالية

قبل موعد انتخابات المجلس التأسيسي، أطلقت الحكومة التونسية حملة تحسيسية لتشجيع النساء على الإقبال على صناديق الاقتراع. كان الهدف من مبادرة "يجب أن أذهب" التي انتهت يوم الخميس 20 أكتوبر 2011 أي قبل أيام من الموعد الانتخابي تدعيم حضور النساء في الساحة الانتخابية وتوسيع المشاركة القاعدية. لقد قدم الفيديو الذي تم استعماله في إطار هذه الحملة نماذج لأربع نساء: أستاذة وخياطة وطالبة وعاملة فلاحيّة. "لي موعد مع الحرية، مع الديمقراطية، مع الكرامة، مع المواطنة، مع المساواة"، الانتخاب هو حق ومسؤولية كل امرأة تونسية، هكذا يقول هذا الفيديو الذي يهدف كما بينت وزيرة شؤون المرأة والأسرة بتونس آنذاك في إحدى الندوات خلال شهر سبتمبر 2011، هو تشجيع النساء على المشاركة في الحياة السياسية وإثبات حضورهنّ في المجلس التأسيسي.

لقد تم إطلاق هذه الحملة التي دامت عشرين يوماً في ضوء المشاركة المتواضعة والحضور الضعيف للمرأة في الساحة السياسية بالبلاد عقب الثورة. فرغم أن الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة قد أقرت مبدأ المساواة بين الجنسين في القوائم الانتخابية، إلا أن عدد النساء رئيسات القوائم كان ضعيف جداً، فقط 13% من النساء قمن بالتسجيل لهذا الموعد كما بينت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات خلال شهر أوت 2011.

وعلى اعتبار أن مشاركة المرأة في السياسة تحتاج منها تعبئة موارد فردية وعائلية واجتماعية من شأنها تدعيم دخولها وحراكها داخل الفضاء العام (la sphère publique) بما يتطلب ذلك من صراع مع ثقافة سياسية تسلطية وقيم اجتماعية ذكورية، فإن المسألة مرتبطة إذن بتعدد ظروف مشاركة المرأة في عالم السياسة وخاصة في مواقع القرار السياسي التي تبدو - في تونس كما في عديد الدول الأخرى - حكراً على الرجال.

إن غاية الإشكالية التي تربط المسارات الفردية بالشبكات الاجتماعية وبالعلاقة بين التحالفات والصراعات التي تميّز عالم السياسة عموماً هي الانتباه إلى المشاركة السياسية للمرأة باعتبارها مساراً عاماً تتداخل فيه علاقات النوع وتأثير الثقافة والعادات وعلاقات القوة التي تخترق الحقل السياسي والاجتماعي عامة.

وعلى هذا الأساس يبدو أن مشاركة المرأة في الحياة السياسية عموماً وسلوكها الانتخابي على وجه الخصوص هما أمران يرتبطان بسياقات ثقافية وحقوقية واجتماعية وسياسية تحيل بشكل مباشر إلى مسألة المساواة والمواطنة. ولذلك كان السؤال المطروح هو التالي: إلى أي حد ترتبط المشاركة السياسية للمرأة وولوجها عالم السياسة ومواقع

القرار بدناميكية فردية وجماعية تتداخل فيها المسارات والموارد والشبكات، لغاية تدعيم القيادات النسائية من ناحية، ومنطقيات (logiques) فردية قائمة على التحالفات والصراعات والطرق الخاصة لإثبات الذات والرقى في عالم السياسة من ناحية أخرى؟

2. الاستراتيجية المنهجية

لقد كانت المقاربة المعتمدة في هذا العمل موجهة باختيار منهجي يهدف إلى انتاج معرفة صالحة وضرورية للفعل والتدخل. وتتمثل في وضع استراتيجية بحث من شأنها أن تمكننا من بلورة خطة عمل ضمن أفق فعل اجتماعي. وتتمثل المسألة أساسا في المزاوجة بين مجهودات وتجارب الباحث / الباحثين والفاعلين لغاية التأثير على سير الأشياء وكذلك يكون الهدف من دمج البحث بالفعل هو استحداث التغيرات وتسهيلها، وتأسيس معارف علمية جديدة. هذه المقاربة التي يتم تطبيقها منذ انطلاق العمل مع الفاعلين المعنيين هي مقارنة كميّة وتقريب من ثنائية الاستكشاف / الاكتشاف (exploration / découverte) التي تتماشى والمنطق الافتراضي الاستنتاجي.⁽¹⁾

✓ أهمية المرحلة الاستكشافية

إن المرحلة الاستكشافية هي مرحلة ضرورية لأنها توجه مسار البحث عن طريق أخذ خصوصية الحقيقة الاجتماعية المدروسة بعين الاعتبار حيث يتعلق الأمر هنا باستكشاف براغماتي يهدف إلى بناء مسار البحث لغاية الإجابة عن اهتمامات الفاعلين الميدانيين.⁽²⁾ وعوض اعتبار الميدان كوحدة للتثبت من إشكالية محددة بصفة مسبقة، فإن المرحلة الاستكشافية تعتبر الميدان نقطة انطلاق لهذه الأشكلة⁽³⁾. لقد قامت المرحلة الاستكشافية على عقد اتصالات مع الفاعلين السياسيين والجمعياتيين من النساء على وجه الخصوص والقيام ببعض المقابلات التفهيمية وفق دليل مقابلة مع بعض الأشخاص الذين وقع اختيارهم من بين هؤلاء الفاعلين على أساس مواقفهم المفتاحية ومواقفهم بشأن مشاركة المرأة في الحياة السياسية عموما

يرتبط اختيار الأشخاص المستجوبين خلال المرحلة الاستكشافية بتعبئة الباحث (الباحثين) لمعارفه (هم) وبمدى تفرغ الأشخاص المرجعيين أي أفراد يحتلون مواقع مفتاحية داخل حقل البحث تسمح لهم بالتحدث على أساس معرفتهم بالأسباب وحتى بتوضيح وتفسير ما يعيشه حقل البحث من ديناميكية وتغير.

إجمالا تكمن أهمية هذه المرحلة خاصة في تحديد مجالات البحث والعناصر المرتبطة بالمشاركة السياسية للمرأة بـ"جمال"، تحديد أهداف العمل والفرضيات الميدانية، إعداد وتعديل دليل المقابلة وضبط استراتيجية البحث بعين الاعتبار

✓ مجال الدراسة : منطقة "جمال"

راوح تعاملنا مع مجال الدراسة بين غايتين تتعلق أولاهما بمحاولة فهم الظاهرة المدروسة في إطار خصوصيتها المجالية (معمدية جمال) والاجتماعية، وتتعلق ثانيتهما بمحاولة الانفتاح على المجال الجغرافي والاجتماعي العام لمنطقة الدراسة بما يمكن أن يفيد في إطار استكشاف ما قد يطرأ على الفاعلين وسلوكياتهم من تغيرات قد لا تتاح فرصة فهم دواعيها وبواعثها لاحقا. فهذه المعتمدية التابعة إداريا لولاية المنستير هي أنموذج لعدد القرى الساحلية التونسية التي تتميز، بالإضافة إلى ارتفاع عدد سكانها (حوالي 65 ألف نسمة عام 2014) **، بمحافظتها على الطابع الريفي - المديني الخاص وذلك رغم ضمّ مجالها الجغرافي كلياً إلى المجال البلدي، وهو ما جعلها تجمع اليوم بين تقليدية تعكس تردداً في تبني نمط الحياة الحضري بما من شأنه - ربما - أن يفسر بعض خفايا المشاركة الضعيفة للمرأة في الانتخابات، وتجديداً يفيد الانخراط في المستقبل ويمكن بواسطته أن نفهم بعض خفايا الانخراط الإيجابي لبعض القوى المدنية في مسار التغير الاجتماعي بما يعنيه من إبداع لواقع اجتماعي وسياسي وثقافي جديد.

✓ البحث الميداني الفعلي

قام البحث الميداني الفعلي أساسا على المقابلات الفردية المعمقة التي تم إجراؤها مع أفراد العينة وكذلك على ورشات التنشيط للمجموعات الاستراتيجية التي تم تحديدها في ضوء نتائج العمل الاستكشافي. وقد تمحورت هذه الورشات حول نقاط بعينها بعضها استكشافي تفهمي يروم الحصول على المعلومة وبعضها الآخر عملي براغماتي يرمي إلى التحسيس لموضوع البحث ورفع كفاءة النساء المشاركات في المجال السياسي.

3. وصف العينة

بما أن الأمر يتعلق ببحث كيفي يهدف بحكم طبيعته التفهمية إلى تحديد الاتجاهات وفهم الممارسات⁽⁴⁾ وليس إلى قياس الآراء والمواقف، فإن مسألة تمثيلية العينة لا يمكن أن تنحصر في العدد والنسبة بالنظر إلى عدد المواقع. بعبارة أخرى، إن المسألة لا تتعلق بمضاعفة عدد المستجوبين إلى حدّ معين، ولا بالإحاطة بجملة المتغيرات (النوع، المهنة والصفة، العمر، الوسط الجغرافي، إلخ)، بل الأهم من ذلك هو تحديد الفاعلين الأكثر تأثيرا عن طريق إشعاعهم الفردي وقدرتهم على تنزيل أفعالهم في إطار شبكات اجتماعية واسعة. ويأخذ اختيار هؤلاء الأشخاص أو المخبرين المفضلين بعين الاعتبار طبعاً، العناصر الأساسية التي تحدد المشاركة السياسية للمرأة في "جمال" على غرار العلاقات بين النساء والرجال، بين المدينة والريف، بين المحلي والشامل، وكذلك العلاقات الجيلية والتجاذبات الانتخابية والقدرة على التواصل والتأثير على الآخرين.

وهكذا، سمحت لنا العناصر الأولية التي استقيناها من المرحلة الاستكشافية بتحديد حجم العينة بثمانين امرأة مصنّفات حسب عديد المتغيرات الاجتماعية. وقد توزعت العينة بين مجموعة أولى تعدّ خمس وخمسين امرأة شملها العمل الكيفي الفردي باعتماد تقنية المقابلة الفردية، ومجموعة ثانية تعدّ 25 امرأة ممن شملهنّ العمل الكيفي الجماعي باعتماد تقنية تنشيط "الفرق الاستراتيجية".

وفي حين كان اختيار النساء المشكّلات للمجموعة الأولى قصدياً من خارج جمعية "صوت المرأة" مراعين في ذلك تنوع الفئات العمرية ومستوياتهنّ التعليمية ووضعيّاتهنّ المهنية وانتمائهنّ الجغرافي الحالي، فإن المجموعة الثانية قد تم اختيارها عشوائياً من بين عضوات الجمعية وبعض المتعاطفات معها ممن حضرن جميع أو بعض الورشات التنشيطية التي تمّ تنظيمها في إطار هذه الدراسة.

الخصائص العامة لعينة البحث

العمر	30 - 18	45 - 30	60 - 45	60 فأكثر
المستوى التعليمي	ابتدائي (2)	ابتدائي (2)	ابتدائي (2)	ابتدائي
	ثانوي (2)	ثانوي (2)	ثانوي (2)	ثانوي
	جامعي (2)	جامعي (2)	جامعي (2)	جامعي
الحالة المدنية	عزباء (2)	عزباء (2)	//////////	//////////
	متزوجة (2)	متزوجة (2)	متزوجة (2)	متزوجة
	مطلقة / أرملة	مطلقة / أرملة	//////////	//////////
المهنة / الوضعية المهنية	طالبة	//////////	//////////	//////////
	إطار عال	إطار عال	إطار عال	//////////
	إطار متوسط	إطار متوسط	إطار متوسط	//////////
	عاملة	عاملة	عاملة	//////////
	عاطلة	عاطلة	عاطلة	//////////
	شؤون المنزل	شؤون المنزل	شؤون المنزل	//////////
	جمال (1)	جمال (1)	جمال (1)	//////////
الانتماء الجهوي الأصلي	غير جمال (1)	غير جمال (1)	غير جمال (1)	
	جمال (1)	جمال (1)	جمال (1)	
العدد لجمالي	19	18	15	04

يتنزل طرحنا لمسألة الاهتمام بالشأن العام ضمن هذه المرحلة من الدراسة في إطار التمشي العام الذي قاد العمل الميداني منذ بداياته. إذ قامت الإشكالية الأساسية للبحث على أساس أن مسألة المشاركة في الانتخابات لا يمكن فهمها إلا في إطار التصور العام الذي قد يساهم في توجيه أفعال الفاعل الاجتماعي في علاقته بالشأن العام سياسيا كان أم ثقافيا أم اجتماعيا. وهكذا يمكن القول أنه كلما كان المجتمع ديمقراطيا وتعدديا كلما كانت مجالاته العامة الثقافية والسياسية والاجتماعية أكثر انفتاحا واستعدادا لإدماج أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع.

1. المشاركة في الانتخابات

حتى نستطيع الإحاطة بمسألة حضور النساء 'الجماليات'*** في الانتخابات بشكل خاص وفي المشهد السياسي عموما، من المهم أن نحدد مفهوم المشاركة. ففي معناها الواسع، تحيل هذه العبارة إلى عديد المراجع والإجراءات والوسائل التي تسمح للمواطنين، نساء ورجالا، بأخذ نصيبهم في القرارات التي تعني جماعة ما والمساهمة في تسيير الشأن العام. وكما بينا سابقا، فإن المشاركة غير ممكنة خارج قيم الديمقراطية القائمة على أساس التشريك الضروري للمواطنين الفاعلين. وفي هذا المعنى، تحيل المشاركة في الانتخابات إلى ممارسة المواطنة السياسية التي تسمح للأفراد باعتبارهم مواطنين بالتمتع بحقوقهم المدنية اللازمة للانتماء للوطن (الانتخاب، الوصول إلى مواقع المسؤولية، الحريات العامة، الانتماء إلى الأحزاب السياسية وإلى النقابات، المشاركة في التظاهرات الاحتجاجية، إلخ).

وبالإضافة إلى هذا، تقوم المشاركة في الانتخابات على منطق حتمي لا يجب أن نستعين به. فانتفاء الشخص إلى حزب سياسي أو نقابة أو جمعية، يسمح له بالحضور والتعريف بنفسه كعضو من الجماعة السياسية مع كل ما تخفيه من قيم ومعايير ورموز وأنماط سلوك وشعائر وشبكات تحالف. وعلى هذا الأساس نجد أنه كلما كانت النساء منخرطات أو ناشطات في الأحزاب أو الجمعيات أو الهيئات النقابية كلما كان التزامهن بالمسار الانتخابي، تسجيلا وترشحا وتصويتا، أكبر. تقول إحدى السيدات (لمياء 26 سنة، أستاذة) المنخرطة بأحد الأحزاب السياسية "المرأة وجب عليها الانخراط في كل ما يعني وطنها لأنها نصف المجتمع. صحيح أن كفاءتي لم تسمح لي بالترشح إلى الانتخابات ولكني كنت من أول من شاركوا يوم التصويت".

وهكذا كلما كان الانخراط الاجتماعي للمرأة كبيرا كلما كانت مشاركتها في الشأن العام أكثر فاعلية وعقلانية. هذه الصورة يمكن أن تفسر لنا لماذا ترفض بعض النساء الانخراط في الانتخابات ولماذا لا تولي بعضهن، على اختلاف درجاتهن العلمية والمهنية والاجتماعية، أية أهمية تذكر لحق الانتخاب. تقول إحدى المستجوبات (39 سنة، عاملة

بمصنع) "النقابة !!! أحنأ أنجموها النقابة !!! أنا حتى الاجتمعات ما نجبهمش، يبدأو يتعاركوا في بعضهم... السياسة هاذي ما هيأش متاع نساء.. المرا مكانها الطبيعي دارها وصفارها".

ووفق المنطق نفسه يمكن أن نفهم كيف تقبل بعض النساء، من ربات البيوت والعمالات ولكن أيضا من الطبيبات والمعلمات، أن تضحي بحقها في الانتخاب بداعي رعاية الأبناء أو الاهتمام بالمنزل أو منع الزوج لها من القيام بذلك. فعموما، وعلى الرغم من أهمية ما يمكن أن يكون للمستوى التعليمي من تأثير في هذا المستوى، فإننا لا نجد مثل هذه السلوكيات السلبية المتعلقة بالشأن الانتخابي عموما إلا لدى نوع من النساء يتميزن أساسا بضعف انخراطهن الاجتماعي وانكفائهن حول تمثّل اجتماعي منمّط للمرأة لا يسمح لها في الغالب باستثمار ذاتها ولا قدراتها في ما هو شأن مواطني. وهو أمر يتدعم دون شك عندما نلاحظ أن كل النساء المنخرطات في هياكل مدنية أو سياسية من نقابات أو جمعيات أو أحزاب قد قمن إراديا بالتسجيل والانتخاب، بل إن هذا النوع من النساء هو في الحقيقة من يملك الحد الأدنى من المعلومات والوقائع التي سمحت له حتى بالتجاوز معنا في الشأن السياسي العام والانتخابي على وجه الخصوص.

وبالإضافة، لقد تبيّن لنا من خلال العمل الميداني أن المشاركة السياسية للمرأة تتحدّد ضرورة بالانتماء إلى مجموعة مؤسسة تمنح للفرد طاقات مؤسسية وبشرية ومجال تعبير وفعل. إذ من المهم أن نأخذ في الاعتبار درجة وكثافة المشاركة في الانتخابات التي تختلف حسب موقع المرأة أي بين أن تكون مناضلة قاعدية أو "محترفة سياسة". وعلى هذا النحو، يقاس الإقبال على الانتخابات بمعيّار الحظوظ والفرص السانحة على المستوى الفردي (الموارد والخصائص الشخصية) وعلى المستوى الاجتماعي (مختلف أشكال الشبكات، السياق السوسيو- سياسي، المؤسسات السياسية، إلخ)⁽⁵⁾.

ويبدو واضحا كذلك أن هناك عنصر آخر وجب تناوله عند اهتمامنا بالمشاركة في الانتخابات وفي السياسة عموما، إنه التمييز بين "المشاركة التعاقدية" والمشاركة غير التعاقدية أو الاحتجاجية (protestataire)⁽⁶⁾. وتركز الأولى على فعل الانتخاب لتشمل سلوكيات سياسية متعددة تتجاوز العلاقة بالأحزاب أو بالمجتمع المدني عموما. أما بالنسبة للثانية فبإمكانها أن تكون حقوقية أو منسبائية أو سياقية ويمكن أن تعبر عن حالات من ردّ الفعل الذي لا يرقى لمستوى الانخراط السياسي الفعلي (إمضاء العرائض، المشاركة في الاجتماعات، المشاركة في الإضرابات...).

ومن المهم كذلك أن ننتبه إلى الأهمية المتزايدة التي يحتلها المستوى المحلي للمشاركة السياسية والمواطنة. فالقيمة المسندة إلى المشاركة في الانتخابات وفي السياسة على المستوى المحلي والمجالي ليست بحديثة. فقد بين ألكسيس دي توكفيل (Alexis de Tocqueville) كيف أنه "بتكليف المواطنين بإدارة الشؤون الصغرى وليس بمنحهم حكم الشؤون الكبرى، يمكن أن نشدهم أكثر للشأن العام"⁽⁷⁾.

ويهدف تشمين المحلي وسياسة الجوار (politique de proximité) إلى تأسيس وساطة بين السلطة المركزية والسلطة الجهوية والمحلية من جهة وبين السلطة البلدية والمواطنين من جهة أخرى. وهذا يرتبط بإرادة سياسية تهدف إلى تدعيم الديمقراطية التشاركية كتنمة للديمقراطية التمثيلية وهو ما يصلح لشرعة اختيارات وتوجهات السلطة المركزية. وعلى هذا النحو، يسير كل شيء كما لو أن الزعامة المحلية تمثل العمل السياسي غير المغترب على عكس الزعامة الوطنية التي يمنعها ابتعادها عن الميدان من إدراك الحقيقة.⁽⁸⁾

2. مراكز الاهتمام الرئيسية ومدى الانخراط في الشأن العام

تبيّن المعطيات الميدانية أن جملة الخصائص التي ميّزت علاقة المرأة الجمالية بالشأن العام تتمحور أساسا حول

نقاط ثلاث:

أولا: بقدر ما نجد لدى بعض أفراد العينة وعيا كافيا بأهمية الشأن العام ويتعدده فإننا نجد لدى البعض الآخر لا مبالاة واضحة تجاه القضايا العامة الرئيسية بل وأحيانا انقطاعا تاما عما يحصل في الحقل العام من تحولات وأحداث. إذ مثلما نجد من النساء من تهتم بالسياسة والجمعيات والفن والإعلام والرياضة، إلخ فإننا نجد منهن من لا تتعدى مجالات اهتمامها الرئيسية الحقل المنزلي (الطبخ، رعاية الأبناء، الخياطة، التزيين ومتابعة المسلسلات التلفزيونية).

ثانيا: على الرغم من الوعي الكبير الذي أظهرته بعض النساء في ما يتعلق بأهمية الشأن العام، فإن هذا الأخير لا يشكل في الغالب مجال الاستثمار الفردي والعائلي المفضل بالنسبة للمرأة "الجمالية". فبالنظر إلى العدد الضئيل من النساء المنخرطات في الجمعيات والأحزاب (ست نساء) يمكن القول أن اقتناع أغلبية النساء بأهمية المرأة بالشأن العام والنظرة الإيجابية التي تتمتع بها المرأة الناشطة في المجال السياسي والمدني، لم يستتبعه انخراط في الحركات المدنية والتزام بمطامح التغيير الاجتماعي الذي يمكن أن تفرزه مثل هذه الحركات. ولربما وفق هذا المنطق فقط، يمكن أن نفهم كيف أن المستجوبات ليست لهنّ في مجملهنّ (84%) أية علاقات مع هذا النوع من النساء بل إنهنّ لا يرغبن في مجملهنّ في معرفة مثل هؤلاء النساء ولا في الاضطلاع بموقع قيادي في صلب مثل هذه الحركات.

ثالثا: يبدو أن علاقة المرأة "الجمالية" بالشأن العام تتحدد بناء على تمثلها لهذا الأخير من ناحية ولذاتها من ناحية أخرى. فالشأن العام الذي هو في نظر الغالبية الساحقة من المستجوبات (87%) مجال اهتمام النساء والرجال على حدّ السواء محكوم في ذات الوقت بتمثل سلبي للمرأة في مستوى قدرتها على الفعل داخل هذا المجال. فالنساء "الجماليات" لا يزلن محكومات بمنطق تنفيري من الشأن العام يجعل من الانخراط الفعلي في الأحزاب أو الجمعيات أو النقابات أمرا

ثانويا لا يعني للمرأة الشيء الكثير. مثل هذا الأمر نلاحظه خاصة في إجابات النساء حول الأسئلة المتعلقة ببعض تفاصيل الانتخابات الأخيرة مثلا إذ وبغض النظر عن اختلاف المستويات التعليمية لأفراد العينة، قلما وجدنا إحاطة دقيقة أو شبه دقيقة من طرفهنّ بموضوع الانتخابات أو بنتائجها أو بنسبة مشاركة المرأة أو بعدد المقاعد النسائية بالمجلس التأسيسي أو حتى بأسماء أبرز الوجوه السياسية التي تقود البلاد خلال هذه الفترة من تاريخها.

هكذا يتبين أن المشاركة في الانتخابات ليست مجرد قرار يتم اتخاذه يوم التصويت بل هي بالأحرى مسار متكامل من التخطيط والأفعال يبني حسب التجارب الفردية والاجتماعية للأفراد المواطنين في الشأن العمومي العام. وفي هذا الإطار بالذات استفسرنا في المقابلات التفهيمية على مراكز اهتمام النساء المستجوبات. وكانت النتائج حول هذا الأمر غير مشجعة:

مراكز الاهتمام				
الفن والثقافة	العمل	شؤون المنزل	الحياة السياسية والجمعياتية	الرياضة
40 %	7 %	72 %	31 %	31 %

وبالنهاية، تبين المعطيات الإحصائية أن علاقة نساء "جمال" بالشأن العام هي في الغالب علاقة ضعيفة حيث لم تتجاوز نسبة النساء اللواتي أظهرن بعض الاهتمام بالحياة السياسية أو الجمعياتية الـ 13% كما لم تتجاوز نسبة النساء اللواتي يملكن تجارب سياسية أو نقابية أو جمعياتية الـ 17% من المستجوبات.

ليس من الغريب إذن أن يتأثر انخراط المرأة في مسار التغيير السياسي والاجتماعي هذا بكل وضوح بانعدام تجربتها. لقد كانت مشاركة هؤلاء النساء في انتخابات المجلس التأسيسي التي تمثل حجر الزاوية لهذا التحول السياسي والاجتماعي ضعيفة وذلك رغم الإصلاح القانوني والمجهودات التي بذلتها الدولة وكل قوى المجتمع المدني الحية.

وفي مقابل ضعف الاهتمام بالشأن العام لدى هؤلاء النساء، نلاحظ أن المجالات الرئيسية التي لا تزال تحظى باهتمام المرأة "الجمالية" هي عموما مجالات تتميز تقليديا بطابعها الأنثوي/النسائي كالفن والأدب ومتابعة البرامج التلفزية، أي كل ما له علاقة بالفضاء الخاص/المنزلي. الذي يعتبر تقليديا مجالا أنثويا بامتياز. فالمرأة الجمالية لا تمارس الفن والأدب في الفضاء العمومي بل في الفضاء المنزلي وعبر شاشات التلفاز أي داخل نفس الفضاء الذي تقوم فيه بقضاء سائر شؤون المنزل. هكذا، يمكن أن نفهم لماذا لا تتجاوز نسبة النساء اللاتي قمن بالتسجيل في الانتخابات بطريقة إرادية الـ 44% من جملة المسجلات، كما بلغت نسبة من تم تشجيعهن على التصويت من طرف الجمعيات الناشطة

في هذا المجال 28%، فيما امتنعت 28% أخريات عن التسجيل تماماً، كما هو الحال بالنسبة إلى التصويت إذ لم تشارك سوى 39% من النساء اللاتي قمن سابقاً بالتسجيل في التصويت، في حين غابت 61% منهن عن هذا الموعد.

السلوك الانتخابي والمشاركة السياسية

حتى نتناول مسألة المشاركة السياسية للنساء بجمال عموماً وفي الانتخابات على وجه الخصوص، رأينا من الضروري أن نحصر اهتمامنا في "أنماط التأقلم السياسي"⁽⁹⁾ وما قد يفرضه الانخراط في مشروع فردي أو جماعي من نتائج على الصعيدين الشخصي والجماعي. ونستعمل عبارة "أنماط التأقلم السياسي" هذه للانتباه إلى نوعية وحجم تأثير محددات المشاركة السياسية وآثار "تعدد الفضاء السياسي"⁽¹⁰⁾ لما بعد جانفي 2011. بعبارة أخرى، يتعلق الأمر بالإحاطة بأنماط الاندماج في كل مستويات العالمين السياسي والمدني: مجلس نواب، بلدية، أحزاب سياسية، نقابات، جمعيات مدنية... إلخ.

1. المسيرات السياسية: التنشئة السياسية للنساء

لقد كشفت المعطيات الميدانية التي تم تحصيلها من خلال المقابلات التفهيمية وورشات تنشيط المجموعات الاستراتيجية أن هناك عديد الأشكال لدخول فضاء العمل السياسي. كما توجد قناتان للمشاركة السياسية تسمحان بتوضيح أنماط استثمار المشهد العمومي السياسي ألا وهما: المطلب الاجتماعي والمؤسسي من ناحية أولى والإرادة والمبادرة الفردية من ناحية ثانية:

✓ المطلب الاجتماعي والمؤسسي

يتعلق الأمر هنا بمجموع الأفعال العمومية التي تترجم عن طريق إدخال مقاييس "الفعل الإيجابي" ووضع آليات تهدف إلى تدعيم مشاركة النساء في الحياة السياسية على المستوى الوطني وعن طريق التنسيق مع الجماعات المحلية والجهوية. عديدات هنّ المستجوبات (من المنتميات إلى مختلف الأحزاب السياسية) اللاتي ركّزن على الدعم العمومي في مستوى تدعيم المشاركة السياسية للمرأة.

وإذا كان هذا المطلب الاجتماعي والمؤسسي يظهر عن طريق النصوص القانونية والخطابات الرسمية والمقاييس والقرارات التي تم اتخاذها، وفق مبدأ التناسف وتساوي الحظوظ، فإنه يظهر كذلك في التعبير عن حاجة حقيقية لتمثيلية نسائية صلب بعض الهياكل السياسية وهو مطلب يكون الشعور به خاصة على المستوى المحلي. هكذا، يبدو أن النساء بجهة جمال مرغوب فيهنّ في عالم السياسة وذلك لاعتبارات قانونية مرتبطة بشرط التناسف وبإرادة معلنّة في مستوى الخطاب السياسي على الأقل لمنهجنّ فرصة الدخول إلى العالم العمومي، ولاعتبارات تاريخية مرتبطة بمكانة المرأة "الساحلية"*** عموماً إذ تتمتع بقدر من الاعتراف الاجتماعي، ولكن كذلك نظراً لهجرة الرجال

لعالم السياسة أو لضعف أدائهم داخل الفضاء العام وسلبيتهم السياسية أحيانا. وللتخفيف من هذه "الفاقة" السياسية، ووفق منطق الديمقراطية التشاركية، عمل الفاعلون السياسيون الجهويون بمختلف توجهاتهم إما على الاستقطاب السياسي من داخل الفضاء المحلي أو على تعبئة الكفاءات النسائية المحلية القاطنة خارج "جمال".

هكذا يتحدد ولوج المرأة عالم السياسة بتفاعل مختلف هذه المتغيرات حيث يلعب كذلك دورا محددًا في أدائها السياسي أي بين أن تكون فاعلا حقيقيا أو "عنصرا تمثيليا". وفي إطار ثقافة تقليدية، يمكن أن يكون ضعف فاعلية المرأة الناشطة سياسيا أو انعدامه نابعا، ظاهريا على الأقل، من قبول ورضا حيث يكون دخول عالم السياسة والتجاهر بذلك هدفا في حد ذاته فنفسهم مثلا كيف أن بعض الناشطات في أحزاب سياسية يجهلن مثلا ترتيب الأحزاب الفائزة في الانتخابات وكذلك مكونات الائتلاف الحاكم فيكون الفرق بينهن وأولئك اللواتي لا ينشطن سياسيا طفيف جدا ولا يتجاوز في أحيان كثيرة امتلاك أو عدم امتلاك بطاقة الانخراط في حزب من الأحزاب. هذا النوع من الناشطات السياسيات يتعلق أساسا بنساء دخلن عالم السياسة ليلعبن الدور التمثيلي لا الدور الفاعل.

أما النساء اللواتي تتم تعبئتهن من خارج مجتمعهن المحلي (جمال)، فهن في الغالب نساء قد نجحن في تجاوز الثقافة التقليدية باشتغالهن وإقامتهن خارج "جمال"، في العاصمة مثلا، وكثيرا ما يكون انخراطهن في الأحزاب السياسية الناشطة بمدينتهن الأم عنوانا لتعلقهن بها من ناحية ولتعلق الحزب والمدينة عموما بكل الطاقات الناجمة من النساء من ناحية أخرى.

وبين لنا البحث الميداني كيف أن النشاط الثقافي والاهتمام بالشأن العام يمكن أن يكون مدخلا للعودة إلى الوطن الأم أو بالأحرى استجابة لنداء مجموعات الرفقاء وطريقة مثلى للحفاظ على شبكة علانقية قديمة وتحقيق نوع من التمايز الاجتماعي يصعب تحقيقه في المدن الكبرى وخاصة في العاصمة حيث التنافس السياسي والاجتماعي والثقافي على أشده. وفي هذا الإطار تبرز تجربة إحدى المنخرطات في جمعية نسوية (سلمى، 35 سنة، محامية) اختارت العاصمة للعمل والإقامة وجمال للنشاط المدني والجمعياتي. تقول سلمى "أنا لا أستطيع أن أغيب عن اجتماعات وأنشطة الجمعية، أترك طفلي وزوجي وأنتقل إلى هنا، بل إن زوجي يعرف مسبقا أنني لا يمكن أن أتخلى عن الجمعية مهما كان السبب".

أما إيمان (27 سنة، متزوجة، وعاملة بمصنع خياطة) فقد أكدت أن التجربة السياسية للمرأة لا تعبر في الغالب عن رغبة هذه الأخيرة وانخراطها الواعي والفعلي في العمل السياسي بل هو في الغالب انخراط تحت الطلب الاجتماعي.

مثل هذه التجربة استطاعت سلمى أن تكونها عندما كانت في السابق تنشط ضمن خلية الحزب الحاكم آنذاك ولكن في المقابل لا نجد في سلوك هذه الشابة، ولا في مواقفها أي دليل على فهمها للسياسة بل وحتى على اهتمامها

بالشأن العام فهي مثلاً لم تتمكن من تحديد الهوية السياسية للرؤساء الثلاثة**** الذين أفرزتهم انتخابات 23 أكتوبر 2011 التي تعتقد أن موضوعها كان "اختيار رؤساء للبلاد".

قد يكون الطلب الاجتماعي أحياناً صادراً عن مجموعات الأتراب أو الأصدقاء وحتى العائلة ليمثل بذلك الانخراط في الشأن العام الوطني مدخلاً للاهتمام بالشأن العام المحلي. ولكنه كذلك قد يصدر عن قادة محليين أو أحزاب سياسية أو جمعيات وهيكل محلية ضمن ما يعرف في السياسة بـ"الانتقاء التعبوي" أي انتقاء الأشخاص الذين تبدو عليهم علامات الإشعاع والقبول الاجتماعي والاستفادة من قدراتهم تلك.

✓ الإرادة والمبادرة الذاتية

تبين شهادات النساء المستجوبات أن مشاركة المرأة في الانتخابات وفي السياسة بشكل عام هي بالتأكيد نتاج بناء اجتماعي (شبكات عائلية، مهنية، حميمية، جهوية) لكنها يمكن أن تنخرط في مشروع فردي بالأساس. فتكون المشاركة في الشأن العام في هذه الحالة طريقاً لإثبات جدارة ما لم تسمح لها الظروف الموضوعية ربما بالتطور أو لاستحضار ماضٍ سياسي تلمذي أو طلابي وحتى أحلام شباب ضائع عبر الزمن أو كذلك لاستثمار خبرات سابقة ومنحها "مجاناً" لمن يطلبها.

هذه في الحقيقة بعض الدوافع التي تقف، وبشكل مباشر، وراء استلهاً بعض الكفاءات السياسية النسائية السابقة ماضيها للعودة إلى الساحة فتراها تعيد انتاج أحلامها في الوحدة العربية مثلاً أو في إحياء انتصارات الأمة ولكن، ولكي تعطي لمبادئها بعداً معاصراً من شأنه أن يضفي عليها بعضاً من الشرعية الواقعية، تراها لا تتردد في عقد نوع من العلاقة بين أحلامها والمطالب الاجتماعية والاقتصادية للشباب الذي قاد الاحتجاجات التي مهدت للثورة. تلك هي بالضبط حالة السيدتان "ف" و"ح" (أستاذتان ناشطتان في أحد الأحزاب القومية وفي إحدى الجمعيات) حيث لا تزالان تؤمنان بحلم الوحدة العربية ولكن وفق "ديكور" جديد عنوانه الغالب العدالة الاجتماعية والديمقراطية والحرية.

إن الإرادة الفردية في الانخراط في الفضاء العمومي وتحمل أعباء السياسة (تعبئة، اجتماعات)، قد يعكس كذلك رغبة في نقل خبرة علمية أو عملية مجاناً لفائدة فئات مقصية اجتماعياً من الفضاء السياسي. هذه حالة أخرى نراها خاصة عند بعض النساء ذوات المستويات التعليمية العليا اللواتي يطمحن، وإن كنَّ لا يصرّحن دائماً بذلك، إلى ترعّم حركة التغيير الاجتماعي التي انخرطت فيها البلاد عموماً. بعض هؤلاء النساء يدعمن رصيدهن العلمي المعترف به اجتماعياً من خلال المهن التي يتعاطينها (طبيبة، أستاذة) ببعض ما قد تتطلبه سياقات السياسة من أرصدة إضافية. (تجربة نضالية مصطنعة أو حقيقية، ورع ديني، نزعة حدائية)، هذه حالة أخرى لنساء أقمن تجاربهن السياسية على أساس مشاريع فردية خاضعة لمنطقيات المنافسة والمراوغة والمفاوضة السياسية.

2. المنطقيات الخفية للمشاركة السياسية والسلوك الانتخابي للمرأة

تتعدد منطقيات المشاركة السياسية وخاصة منها المشاركة في الانتخابات وتتنوع. فهي نتيجة نسق من الأفعال والخطابات التي تهدف إلى تعزيز حضور المرأة في الساحة السياسية من ناحية وتبليغ صوتها كقوة انتخابية من ناحية أخرى. ومثلما تتحدد المنطقيات بطبيعة الهياكل والمنظمات السياسية في حد ذاتها، فإنها لا تكون بمعزل عن رهانات سائر الحقول المدنية وما قد يخترقها من صراعات وتنازلات.

وفق هذا، تكون المشاركة السياسية للمرأة بمدينة جمال نتاجا لسيرورة متجذرة في ثقافة المجتمع المحلي وكيفية انخراطه في أنساق التغيير التي تراكمت عليه منذ عشرات السنين. فالمشاركة السياسية للمرأة ليست أبدا بمعزل عن مكانتها داخل العائلة وحقل العمل والثقافة والنشاط المدني بوجه عام.

وعلى هذا الأساس بدا لنا أنه كلما كانت المرأة أكثر "انعتاقا" من الفضاء المنزلي، كلما كان إقبالها على النشاط السياسي أكبر حجما وأكثر تأثيرا. بل إن النشاط داخل المجال السياسي هو دليل تحرر وانفتاح وطموح على نحو ما ورد في إجابات أغلب أفراد العينة على هذا السؤال. فالمرأة النشطة سياسيا هي في عيون المرأة الجمالية "طموحة"، "واعية"، "متحررة"، "متفوقة"، "قوية".

وبالإضافة إلى هذا، لا تبدو أهمية الانعتاق من إلزامات الفضاء المنزلي في تدعيم مشاركة المرأة السياسية بجمال في مستوى المشاركة القيادية وحسب، بل تلاحظ كذلك في مستوى المشاركة القاعدية وحتى الدنيا في الشأن السياسي العام. هذا ما يتأكد مثلا عندما نلاحظ أن السبب الأساسي لعدم مشاركة بعض النساء في التصويت خلال انتخابات المجلس الوطني التأسيسي مرتبط في الغالب بالفضاء المنزلي كالتزامات العائلية أو رعاية الأبناء أو رفض الزوج، ... إن الغالبية الساحقة من النساء اللاتي لم يلتحقن بصناديق الاقتراع يوم 23 أكتوبر 2011 هنّ من ربّات البيوت أي بوجه ما ممن لم ينجحن بعد في ولوج الفضاء العمومي للدراسة أو للعمل أو للترفيه.

وبالإضافة إلى المنطق الاجتماعي العام، تحتكم مشاركة المرأة السياسية إلى منطقيات أخرى فئويّة أو مصلحة. ويكون المنطق الفئوي حاضرا عندما تتحول مشاركة المرأة في المجال السياسي مثلا إلى هدف في حد ذاته نظرا لما قد يحوّل إليه من نمايز عن فئات اجتماعية أخرى قد لا تكون شديدة الاقتناع بذلك. ويتأكد هذا المنطق عندما نلاحظ مثلا أن المستوى التعليمي هو، بوجه ما، مجدد أساسي لمشاركة أو عدم مشاركة المرأة الجمالية في المجال السياسي سواء كانت هذه المشاركة قيادية أو قاعدية. تقول إحدى النساء (58 سنة، أستاذة) ممن تبدو عليهن علامات عدم الرضا على نتائج الانتخابات الفارطة "الثورة قد تضيعها المرأة غير المتعلمة التي لا تعرف حقيقة بلدها وتاريخه كما أنها غير واعية بقيمتها كمرأة بل ترى في نفسها كاننا من درجة ثانية".

وهكذا يكون المستوى التعليمي لدى غالبية المستجوبات، بما في ذلك أولئك اللاتي يتعارضن كليا أو جزئيا مع المرأة السابقة، ضمانا أساسيا لسداد الرأي وحسن الاختيار أي بمعنى آخر لمشروعية النشاط السياسي بالنسبة إلى المرأة. هذا في الحقيقة ما يتأكد من خلال إجابات أغلب أولئك النساء اللاتي لا ينوين الترشح للانتخابات القادمة نظرا لضعف مستوياتهن التعليمية. وضمن نفس منطق التمايز هذا تجد المرأة المتعلمة نفسها أمام رهان تأكيد جدارتها الاجتماعية سواء عبر الترشح للانتخابات أو التصويت باعتباره حدا أدنى للالتزام الاجتماعي والأخلاقي. تقول السيدة نادية (30 سنة، عزباء، أستاذة معطلة): "المشاركة في الانتخابات ليست فقط حق من حقوق الإنسان بل هي واجب على كل مواطن فلا يمكن الحديث عن مواطنة دون مشاركة في الانتخابات". كما يظهر المنطق الفئوي التمايزي كذلك في سلوك بعض الفئات النسائية ممن اختارت التوجه إلى صندوق الاقتراع انتصارا لقيم أخلاقية أو دينية أو أيديولوجية ولذلك تجد أن اختيارهن للمرشحين لا يقوم بالضرورة على أسس عقلانية كالكفاءة أو البرنامج بقدر ما يعكس انخراطا في مشروع فئوي تمايزي بالأساس.

أما المنطق المصلحي، فإنه يظهر في مواقف بعض النساء اللاتي يرين في مشاركتهن حماية لمصالحهن كنساء أو كفئة من النساء أولا وكذلك ضمانا لمستقبل أبنائهن وفق ما يرينه مناسباً. تقول إحدى الفتيات (المياء، 27 سنة، أستاذة): "المرأة لا أحد يدافع عنها غير المرأة، ولا أحد يدرك حقيقة ما يمكن أن تعيشه المرأة إذا لم تفتك حقوقها وحقوق أبنائها غير المرأة". هذا ويتزايد الانخراط في هذا المنطق خاصة كلما تزايد الشعور بمخاطر محدقة قد تفرزها نتائج انتخابات لم يشاركن فيها.

لقد بين العمل الميداني أن النساء الأكثر انخراطا في الشأن العام، هن أكثر حرصا على التصويت أولا وعلى أن يكون اختيارهن للمرشحين قائما على أسس الكفاءة والخبرة والمهارة. أما أولئك النساء الأقل انخراطا في الشأن العمومي فإنهن الأكثر قابلية على ما يبدو إلى أن يبنين سلوكهن الانتخابي على مواقف دينية أو ثقافية أو أيديولوجية جماعية لا على مبادئ عقلانية فردية.

مقومات استراتيجية لدعم المشاركة السياسية للمرأة

لقد كان المنطلق الأساسي لهذه الدراسة متمحورا حول غائتين: معرفة محددات علاقة المرأة التونسية عموما والجمالية على وجه الخصوص بالشأن العام وتصور خطة عمل لتحرير سلوكها الانتخابي وعقلنته. ويأتي حديثنا في ما سيأتي عن عوائق مشاركة المرأة في الحياة السياسية وأهم ما يمكن أن يشكل مقوما لدعم هذا السلوك ضمن هذا الإطار بالذات. فالسلوك الحر والعقلاني لا يمكن أن يؤتى من طرف من لا تعترف له المؤسسات أو العقلية أو البنى بأحقية في التحرر والاعتناق وبجدارته في الاختيار وتحمل المسؤولية الفردية والاجتماعية.

1. حدود المشاركة السياسية

تكشف المعطيات الميدانية أن حظوظ الدخول إلى الحياة السياسية وظروف السير نحو السلطة تختلف بين الجنسين، فالنساء معرضات أكثر من الرجال، إلى عوائق من مختلف الأنواع بإمكانها أن تعطل مشاركتهن السياسية. وإذا كانت حدة هذا الاختلاف بين الرجل والمرأة في مستوى المشاركة في الحياة الاجتماعية والسياسية بوجه عام تختلف من مجتمع إلى آخر بناء على خصائص هذا المجتمع أو ذاك ونوعية العلاقة التي يقيمها مع الفرد أولاً ومع الشأن العام ثانياً فإن التعامل مع المرأة بوصفها امرأة يمثل في حد ذاته السبب الأساسي لإقصاء النساء من المسألة الديمقراطية⁽¹¹⁾.

✓ العوائق ذات الطابع الهيكلي

تتعلق المسألة هنا بعوائق تنظيمية وبنوية متوارثة في قسمها الأعم. إنها عوائق مرتبطة بأنماط اشتغال تمييزية تجاه المرأة تمّ توارثها عبر الزمن وترسخت في البنى الذهنية والسلوكية للفاعلين السياسيين التقليديين منهم أو الجدد. وسواء تعلق الأمر بالمستوى القيادي أم بالمستوى القاعدي، فإنه يمكن القول أنه في الأحزاب السياسية كما في الجمعيات والنقابات كان النمط السائد على مدى عقود هو نمط رجولي أكثر ميولاً إلى إقصاء النساء واستنقاص دورهن. ربّما هذا ما قد يفسّر ضعف إقبال النساء على الشأن السياسي في السابق كما حالياً فـ"انعدام الثقة في السياسة" هو في الحقيقة موقف كثير التواتر بين عدد كبير من النساء "الجماليّات" اللاتي يرفضن إلى الآن الانخراط في العمل السياسي. هذا ما قد يفسر إذن ضعف إقبال النساء بجمال على التسجيل الارادي في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي (70%) والتصويت (60%) والترشح (0%) وحتى الاستعداد للترشح مستقبلاً (5%).

✓ العوائق ذات الطابع الثقافي

تساهم التنشئة الاجتماعية الأولية التي تؤمنها العائلة والمدرسة ومجموعات الأتراب على وجه الخصوص في غرس أحكام معيارية وتمثلات وقيم مرتبطة بالأنوثة والذكورة تنظم العلاقات الاجتماعية بين الجنسين ونمط اشتغال المؤسسات الاجتماعية (المجال الخاص، المجال المهني، المجال السياسي، المجال الجمعياتي، التنظيم النقابي). وهكذا تمتد جذور التمييز السياسي ضد المرأة إلى مثل هذه القيم والتمثلات التي تقسم الحقوق الاجتماعية (العمل، الجمعيات، السياسة، النقابات، الترفيه، الثقافة، الرياضة... إلخ) بين الرجل والمرأة بطريقة غير متكافئة وتجعل السياسة والانتخابات تماماً كما هو الحال بالنسبة إلى عديد الحقوق العمومية حكراً على الرجال.

وفي ظل هذا التقسيم غير المتكافئ للحقوق الاجتماعية بين الرجل والمرأة نجد أن التضحية بالحقوق في التصويت الذي ينتمي إلى مجال رجالي بامتياز هو المجال العام يكون تحت راية الاعتناء بالأبناء أو قضاء شؤون الأسرة وهي مسائل تنتمي إلى مجال أنثوي هو المجال الخاص أو العائلي.

✓ الفردانية وغياب ثقافة التطوع

دون أن يكون حكرا على النساء، يرى العديد من أفراد العينة الذين تم استجوابهم أن هذا العائق يمكن أن يفسر أزمة مشاركة المرأة في الشأن السياسي بشكل عام. فقرار الانخراط في الساحة العامة يمكن أن يقوم على عملية احتساب للكلفة والكفاية (coûts / bénéfices) على نحو ما يسميه البعض بـ"سوق المشاركة"⁽¹²⁾ وهنا تكمن المفارقة. فالمرأة التي هي دائما رهينة ثقافة ذكورية قلما تسمح لها بتزعم الساحة العامة قد تجد نفسها مضطرة إلى تجنب نفسها وعائلتها أحيانا مشاق المخاطرة والحال أن النتيجة محسومة مسبقا. هذا ما تؤكدته مثلا النسبة الضعيفة للنساء اللاتي ترأسن القوائم أثناء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي رغم إقرار القانون لمبدأ المناصفة. أما على المستوى المحلي فالأمر يتأكد من خلال ضعف اقبال النساء على الشأن السياسي إذ لا يتعدى عدد النساء المنخرطات في أحزاب سياسية الأربع أي ما يمثل 7% تقريبا من جملة أفراد العينة.

✓ صعوبة بلوغ المعلومة

رغم أهمية الوسائط الحديثة في الإعلام والاتصال، ترى بعض المستجوبات أن الثقافة السياسية ضعيفة بالنسبة إلى أغلب الفئات النسائية نظرا لافتقادهما المعلومة. فبالإضافة إلى ما يمكن أن تتعرض له المرأة داخل الفضاء العائلي من تعطيل لبلوغ المعلومة سواء بسبب مشاغلها المنزلية أو بسبب أسبقية الرجل عليها في استعمال الوسائط الحديثة، فإن نقص المعلومة القانونية والسياسية والحقوقية يمكن أن يعود إلى انحباسها في فضاءات رجالية إقصائية بطبعها (المقاهي، المطاعم...)، على الرغم من دورها المركزي في بلورة الرأي العام وتحديد سياقاته.

✓ ضعف الشبكات الشخصية

عديدات هن النساء اللاتي أكدن أن الفضاءات العامة لا تسمح للنساء، عكس الرجال، بتوسيع شبكة علاقاتهن مما يعطل مشاركتهن في الحياة السياسية ويقلل حظوظ بلوغ مواقع القرار السياسي مع العلم وأن تعيين واختيار المرشحين وكذلك تعبئة الناخبين ترتبط في جانب كبير بشبكة العلاقات. وفي مدينة تفتقد إلى حد الآن لأماكن ترفيه أو نواد عائلية أو نسوية كجمال، يصبح من الصعب على المرأة عقد شبكات علائقية نضالية أو مصلحة أو عاطفية من شأنها أن تكون محضنة لبروز قيادات سياسية أو ثقافية أو اجتماعية نسوية محلية. وفي ظل غياب مثل هذه الأماكن تبقى الشبكات النسوية قائمة في الغالب على أسس تقليدية أولية قرابية أو جغرافية أما الشبكات العضوية السياسية أو المهنية أو الثقافية فتبقى ضعيفة الوجود والتأثير.

ترتبط بعض العوائق التي أثارها بعض المستجوبات بعدائية الرجال الذين يعتبرون النساء اللاتي يستثمرن عالم السياسة كمنافسات لهم سواء داخل الفضاء السياسي العام أو داخل الفضاء العائلي. إذ يبدو أن المجتمع المحلي بجمال لا يزال في بعض مستويات تفاعله الاجتماعي حبيس ثقافة تقليدية تقصي المرأة من الحقوق العامة المحسوبة اجتماعيا على الرجال لا على النساء. عديدة هي الأمور التي يمكن أن تؤكد مثل هذا الواقع منها مثلاً افتقاد المدينة إلى مقاه ونواد ومحلات ترفيهية نسائية أو مختلطة على اعتبار أن مجمل الساحات والمحلات العامة هي تقريبا حكر على الرجال. بل أسرت لنا بعض عضوات الهيئة المديرة في جمعية "صوت المرأة" أنهن يجدن صعوبة في دعوة بعض الوجوه الرجالية إلى الجمعية والقيام صحتهم ببعض الأنشطة بالمدينة.

لقد حملت المقابلات الفردية مع النساء الجماليات عديد المواقف والروايات التي تؤكد أن الرجل يمكن أن يمثل في حد ذاته عائقاً أمام انخراط المرأة في الشأن العام والانتخابي على وجه الخصوص بل إن 30% تقريبا من النساء المستجوبات قد اعتبرنه عائقاً مباشراً يمنع المرأة من ممارسة حقها الانتخابي.

2. من أجل مشاركة سياسية أفضل للنساء

تبيّن نتائج الدراسة إذن أن مسألة المشاركة السياسية للمرأة ترتبط بمحددات اجتماعية منها ماهو ماكروسوسيولوجي عام ومنها ماهو فردي أو ميكروسوسيولوجي. ويتمظهر الوجه الأول لهذه المحددات في عوامل الثقافة والمؤسسات والتنشئة الاجتماعية والبنى الذهنية والعقلية الذكورية السائدة وهي كلها عوامل عامة تحيل على الطابع الاجتماعي والثقافي للسلوك السياسي والمدني بصفة عامة. أما الوجه الثاني لهذه المحددات فيتمظهر أساساً في ما قد يخضع له السلوك الانتخابي من حسابات فردية مصلحية أو مبدئية أو فئوية.

هكذا، وحتى ندعم المشاركة السياسية للمرأة في الانتخابات وفي عالم السياسة عموماً، لا بد من إرساء استراتيجية فعل تأخذ في الاعتبار مختلف الأبعاد المتكاملة في حضور النساء وتدخلهن في الفضاء العام على أساس ما تمّ استنتاجه من العمل الميداني.

وعلى هذا الأساس يظهر أن حضور المرأة على الساحة السياسية محكوم بمنطقتين: منطق قبلي يحيل إلى مكانة المرأة في العائلة وكيفية تقسيم الأدوار بينها وبين الرجل وما قد ينتج عن ذلك من نحت للمواقف والتمثلات والسلوكيات. ومنطق بعدي يتعلق بكيفية ومدى تدخل النساء على مستوى الأحزاب السياسية التي تمثل حقلاً لممارسة المواطنة والنفوذ السياسي. ويتكون الفضاء الوسط بين العائلة والأحزاب السياسية من خلال هياكل سياسية تمثيلية ووسائل إعلام وجمعيات. ونقصد بالهياكل السياسية التمثيلية المجالس البلدية والجهوية والريفية وكذلك لجان الأحياء والاتحادات

النقابية القطاعية والنقابات السكنية. أما وسائل الإعلام والتواصل فتضمّ الجرائد والإذاعات والتلفزة والانترنت التي تربط بين الأفراد، في حين تساهم الجمعيات التي تنشط في عديد الحقول (الاجتماعي، الرياضي، الاقتصادي، الثقافي، البيئي) في مسألة التنمية عن طريق مختلف الأنشطة التطوعية أو الربحية التي تتماشى وقوانينها الأساسية.

مثل هذه الإستراتيجية التي ترمي إلى تحسين مشاركة النساء في الانتخابات لا بد لها أن تأخذ في الاعتبار إلتقاء المحلي والشامل.

✓ مؤسسات التنشئة : العائلة والمدرسة

تتم التنشئة الاجتماعية الأولية في صلب العائلة وتتأسس الروابط بين النساء والرجال مع ما تقره من توزيع غير عادل للأدوار. ويمثل التمييز بين عالم عائلي خاص ومخصص للنساء من ناحية وعالم عمومي وسياسي يسيطر عليه الرجال من ناحية أخرى، أساس هذا التوزيع غير العادل. يبدأ السياسي الذكوري إذن من داخل العائلة. وبرغم الإصلاحات القانونية والاجتماعية والسياسية التي سمحت بتحرير النساء في تونس منذ تبني مجلة الأحوال الشخصية في 1956، فإن توزيع الأدوار لم يتغير كثيرا ويبقى عدد الرجال الذين يساهمون في الاعتناء بالمنزل وتربية الأبناء غير كبير.

ومن جانبها، تبقى المشاركة السياسية للنساء ضعيفة ونادرا ما يتم تثمين وتحمل مسؤولية الرغبة في التحول إلى امرأة سياسية. ولهذا السبب لا بد لأي إستراتيجية حقيقية للتغيير أن تبدأ بالخلية الأسرية. كما تبدو الحاجة إلى مجهود توعوي تؤمنه وسائل الإعلام والجمعيات أكيدة لغاية عدم إعادة إنتاج الهيمنة الذكورية وبالتالي السلبية النسائية في عالم السياسة.

وفي نفس السياق، فإن المدرسة التي تساهم في التنشئة الأولية والتي تكون رجال ونساء الغد مدعوة إلى إعادة النظر في البرامج التعليمية وخاصة العمل على ألا تترسخ التفاوتات بين الرجال والنساء في الممارسات المدرسية والاجتماعية. أما المعلمين والمعلمات فإن دورهم مهم جدا في عدم إنتاج التفرقة الجنسية أثناء الدروس. فالاختلاط بين الجنسين يجب أن ينشأ مبكر جدا، مع الطفولة، وفي السنوات الأولى للتلميذ. وإذا ما لم تغير العائلة والمدرسة في مستوى توزيع الأدوار الذكورية والأنثوية، فإن الديمقراطية بين الجنسين ستكون صعبة التحقيق.

إن مراجعة الكتب المدرسية والتنظيم في صلب النوادي المدرسية والجامعية والنقاشات المتعلقة بالعلاقات بين الجنسين والمشاركة المختلطة في فرق العمل وكذلك في أنشطة الترفيه هي مسائل وجب دعمها في إطار إستراتيجية تستهدف العائلة والمدرسة بوصفهما مؤسستان أوليتان للتنشئة مدعوتان للعب دور أساسي في إعادة بناء العلاقات بين النساء والرجال.

أما لجان الأولياء فهي مدعوة إلى ممارسة دور مجموعات الضغط للحد من الخطابات والممارسات التمييزية تجاه التلميذات. ولإدراك هذه الغاية يبدو من الضروري أن تقوم الجمعيات النسائية ووزارتنا التربية والمرأة والأسرة بحركة تحسيسية للجان الأولياء كما أنه من المهم كذلك أن نقطع مع الفكرة التي تفصل بين المدرسة والعائلة على قاعدة تصور ثنائي يولّد تملصا مؤسساتيا تحمل بواسطته كل منهما الأخرى مسؤولية الفشل التربوي.

✓ الهياكل السياسية والمدنية التمثيلية

إن وجود النساء صلب الهياكل السياسية والمدنية التمثيلية ألا وهي المجالس البلدية والجهوية والريفية وكذلك لجان الأحياء واتحادات النقابات القطاعية ونقابات السكن الجماعي هو ما يجب دعمه بالنظر إلى ضعفه حسب الهياكل والجهات والقطاعات. ومن المؤكد أن تمثيلية النساء في الأوساط النقابية القاعدية هي الأضعف، ويعود ذلك إلى عدة أسباب تتداخل في إطارها عوامل التاريخ والثقافة وعدم وجود سياسة لدعم المرأة في مواقع القيادة وكذلك تصور العمل النقابي ذاته القائم على تنظيم ذكوري يحتاج بالضرورة إلى مجهود إضافي لتغييره. نفس هذا الأمر نجده في سائر الهياكل التمثيلية الجماعية مثل المجالس البلدية حيث لا تزال المرأة عاجزة عن تسجيل حضور فاعل وبناء فيها وكذا الأمر بالنسبة للمجالس الجهوية والريفية.

✓ الحقل الإعلامي

تشكل وسائل الإعلام، بفضل تنوعها وقدرتها على التأثير في الرأي العام كقنوات تواصل جماهيري، قاعدة للحياة السياسية وللديمقراطية التشاركية. ويتميز الحقل الإعلامي بنقص مزدوج: صورة المرأة التي تبدو سلبية باستمرار ومشاركة المرأة في النقاشات السياسية التي تكون دائما هامشية بما في ذلك تلك البرامج التي يكون فيها التنشيط نسائيا. ولتجاوز هذا الخلل لابد من إصلاح نظام الإعلام وضمان ظهور المرأة إعلاميا حتى تتمكن من التعبير أكثر عن آرائها وإرسال صورة فاعلة تقطع مع الأحكام النمطية التي تقدمها ومضات الإشهار والمسلسلات المتلفزة. كما أنه من المهم أيضا أن ندعم كل النقاشات حول كل المسائل المتعلقة بتحرير المرأة اليوم والتي صارت محل تساؤل من طرف الخطاب الرجعي الذي تبثّه بعض القنوات الفضائية.

يبقى أن ننبه إلى ضرورة تنظيم حلقات تكوينية للصحفيين وسائر المتدخلين في المجال الإعلامي عموما، رجالا ونساء، تتمحور حول اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في طرح المسائل السياسية والثقافية والاجتماعية.

✓ الجمعيات والأحزاب السياسية

باستثناء بعض الأحزاب ذات التوجه الحداثي التي أعدت برامج إرادية لدعم المرأة في مختلف هياكلها، فإن أغلب الأحزاب السياسية التونسية تتميز بضعف التمثيلية النسائية في مستوى القاعدة والهرم على حدّ السواء. أما في

الجمعيات المدنية، فإن النساء التونسيات قد استطعن بوضوح أن يسجلن حضورهن. ولكن مع ذلك، تبقى تمثيلتهن ضعيفة خاصة في مستوى المواقع القيادية⁽¹³⁾. ويظل وجود امرأة في موقع رئيسة جمعية أو كاتبة عامة أو أمينة مال أمرا نادرا.

ولتدعيم الزعامة النسائية، من الضروري تركيز سياسة حصصية (politique de quotas) في هيئات القرار وفي القوائم الانتخابية لتحسين حضور المرأة سياسيا والحد من ظاهرة العنف اللفظي الذي كثيرا ما تتعرض له المرأة في عالم السياسة كما أن تركيز مؤسسة تعنى بدعم الزعامة السياسية النسائية على غرار "أكاديمية سياسية نوعية" (Académie politique du Genre) بإمكانه أن يوفر تكوينا مناسباً للنساء من كوادر الأحزاب السياسية والجمعيات قد يشكلن احتياطيا وطنيا مهماً لسائر المحطات الانتخابية القادمة.

✓ المحلي والشامل

إن لتمييز المحلي والشامل من الأهمية بمكان ليس فقط لأن مستوي الانتماء هاذين يقتضيان تناسقا في المستوى الوطني بل كذلك لأن سياق العولمة حيث تندرج مختلف التغيرات في نظرنا يقتضي دون شك في مستوى الخطابات والممارسات السياسية الأخذ بعين الاعتبار لعلاقات الأفراد بالساحتين الوطنية والعالمية.

لقد بين البحث الموجه الذي قمنا به في جهة جمال أن هناك خلافا بين العاصمة والجهات الداخلية من ناحية، كما بين من ناحية أخرى انكفاء غالبية النساء السياسيات المواكبات بالتأكيد لمختلف الأحداث العالمية دون أن يمتلكن قدرا عاليا من الوعي بالتحولات التي يعيشها العالم اليوم على كل المستويات الاقتصادية والثقافية والسياسية والتواصلية.

ولهذا السبب نرى من المهم العمل من أجل إدماج البعد العالمي في خطابات وممارسات النساء السياسيات مع مراعاة طموح النساء المشروع إلى تحقيق حراك سياسي نحو مراكز القرار الوطنية والعالمية ودون أن يكون ذلك بالضرورة فرصة لتفريغ الجهات من كوادرها لصالح المركز.

وفي هذا السياق، يمكن لسياسة توازن جهوي تدعم داخل البلاد بالنظر إلى تونس العاصمة أن توفر إطار حياة مناسب لمنح امتيازات للنساء السياسيات وعائلاتهن لغاية تشجيعهن على البقاء في أماكنهن. أخيرا، يجب على السلطات تشجيع الإطارات السياسية النسائية الجهوية والوطنية على الانفتاح على العالم عن طريق وسائل الإعلام وخاصة عن طريق الاستعمال المجاني للإنترنت وتوأمة المدن والسفر والمبادلات والمشاركة في الندوات العالمية وتدعيم ذلك من قبل المواطنين والمواطنات.

خاتمة عامة وتوصيات عملية

يمثل هذا العمل الذي تم انجازه بمدينة "جمال" بالساحل التونسي إحدى محاولات التدخل العلمي والمدني والاجتماعي قصد فهم منطقيات العمل السياسي للمرأة عموما من ناحية، والرفع من كفاءتها وتحسين خبراتها السياسية من ناحية أخرى. فالمشاركة في الانتخابات، كوجه من وجوه المشاركة السياسية بشكل عام، صارت من المسائل المطروحة على مختلف الأصعدة: محليا ووطنيا وعالميا. وكبحث ميداني، حكمت هذا العمل غايتان تتعلق أولاهما بمعرفة أسباب تعطل مشاركة النساء التونسيات عموما والجماليات على وجه الخصوص في الانتخابات والعوامل التي من شأنها أن تعيق المشاركة السياسية للمرأة. أما ثانيتهما، فترتبط بطبيعة البحث ذاته أي البحث الموجه (recherche – action) الذي جعل من عقلنة سلوك الناحية هدفا ميدانيا للعمل العلمي.

على المستوى المنهجي، حاول هذا البحث الاستفادة من تقنيات العمل الميداني بشكل عام راميا في ذات الوقت التقيد بخصوصيات مثل هذه الأعمال "التدخلية" أي بوصفه تدخلا علميا في مجال الدراسة. ولذلك، اعتمدنا في بحثنا مقاربة كيفية لا تبحث في تواتر الآراء بل ترمي إلى فهم المواقف والتوجهات العامة للسلوك الانتخابي باعتباره سلوكا مركبا تتفاعل فيه عوامل ومحددات عدة. وتبعا لذلك عمدنا في بحثنا هذا الرجوع إلى المقابلات المعمقة أو التفهيمية وكذلك إلى تقنية "الفرق الاستراتيجية". وهكذا، كانت عينة البحث متنوعة وثرية عدديا وكيفية في الآن ذاته.

لقد بينت المقابلات المعمقة أن مشاركة المرأة في الانتخابات تتحدد في الغالب بعناصر فردية مرتبطة بالرغبة في تحقيق الذات وكذلك بالظروف الاجتماعية والسياسية الموضوعية التي تسمح أو لا تسمح للفرد – رجلا كان أو امرأة – بولوج عالم السياسة القائم أصلا على الانتقائية والانغلاق.

لقد اتضح من خلال البحث أن النساء الجماليات محكومات بعوامل لا تسمح لهن بالمشاركة الفاعلة في الحياة السياسية. وأول هذه العوامل مرتبطة بالمجال المدني عموما، سياسيا كان أم نقابيا أم جمعياتيا، إذ لا تزال تسيطر على المجالات المدنية هذه آليات اشتغال إقصائية تجاه النساء مرتبطة بدورها بمخلفات تنشئة اجتماعية تمييزية وبتمثيلات مغلوبة للأنوثة والذكورة وللعلاقات بين الجنسين بشكل عام بما يجعل من السياسة والانتخابات حكرا على الرجال.

على المستوى العملي، يؤكد البحث الميداني أن الحركات الاجتماعية من أحزاب ومنظمات وهيئات وجمعيات مدنية، هي بالفعل أساس كل محاولة لتمكين النساء من حقوقهن السياسية تعبيرا وترشحا وتصويتا. فهي تمثل الوجه الميداني الملموس لإرادات التغيير التي يمكن أن تنشأ في سياق وطني شامل أو محلي مخصوص يسمح لبعض الإرادات الواعية والحرّة بأن تحلم وأن تسعى لتحقيق ما حملت به.

* في إطار هذا القانون تم إقرار مبدأ المناصفة في توزيع عدد المقاعد بين الرجال والنساء في كل القوائم الانتخابية على أن يقوم ترتيب أعضاء القوائم على أساس احترام مبدأي التناسف والتواتر بين الرجال والنساء.

- 1 - Robert Mayer et Francine Ouellet, « La recherche dite 'alternative'. la recherche-action, la recherche participative, l'intervention sociologique, la recherche féministe et la recherche conscientisante », in Robert Mayer, Francine Ouellet & alii, *Méthodes de recherche en intervention sociale*, Montréal/ Paris, Gaëtan Morin éditeur, 2000, p. 290.
- 2 - Ruth Canter Kohn & Pierre Nègre, les voies de l'observation. Repères pour les pratiques de recherche en sciences humaines, Paris, L'Harmattan, 2003, pp. 153-154.
- 3 - Jean-Claude Kaufmann, *L'entretien compréhensif*, Paris, Nathan, Coll. 128, 1996, pp. 19-24.

** المعهد الوطني للإحصاء. التعداد العام للسكان والسكنى. 2014. النتائج الأولية: السكان حسب العتمديات والوسط والجنس. تقرير منشور بموقع

المعهد www.ins.tn

- 4 - Dominique Schnapper : La compréhension sociologique. Puf. 1999. Pp9-16

*** نستعمل هذا النعت في مختلف مراحل البحث للدلالة على النساء اللاتي ينتمين جغرافيا إلى مجال الدراسة منطقة جمال.

- 5 - Arnstein S. R., 1969. « A Ladder of Citizen Participation », Journal of the American Institute of Planners, 35 (4), pp. 216-224, cité dans « La participation politique et ses défis : territoires, action collective et registres », Conférence internationale organisée par la Chaire UNESCO, « Politiques urbaines et citoyenneté », l'UMR CNRS 5600 et l'Ecole Nationale des Travaux Publics de l'Etat, Lyon, 10-11 décembre 2007, publié sur Internet: <http://www.afs-socio.fr/ac-polurbaine.pdf>
- 6 - Cf. Bernard Denni et Patrick Lecomte, *Sociologie du politique*, Grenoble, Presses Universitaires de Grenoble, 1990.
- 7 - Cf. Claude Polin, De la démocratie en Amérique – Tocqueville – Analyse critique, Paris, Hatier, 1973, pp. 50-52
- 8 - Anne Couvidat & Julien Dewoghelaere, op. cit., p. 29.
- 9 - François Dubet, « Pour une définition des modes d'adaptation sociale des jeunes à travers la notion de projet ». *Revue de sociologie française*, Année 1973, Volume 14, Numéro 2, pp. 221-24.
- 10 - « La participation politique et ses défis : territoires, action collective et registres », op. cit., p. 8. Projet de renforcement du leadership féminin et de la participation des femmes à la vie politique et au processus de prise de décision en Algérie, au Maroc et en Tunisie.

**** نستعمل هذا الوصف نسبة لجهة الساحل التونسي حيث ينعذر منها عديد الوجوه السياسية الرجالية والنسوية.

***** المقصود هنا كل من محمد المنصف المرزوقي رئيس الجمهورية ومصطفى بن جعفر رئيس مجلس النواب وحمادي الجبالي رئيس أول حكومة بعد

انتخابات المجلس التأسيسي.

- 11 - Françoise Héritier : Masculin / Féminin : Dissoudre la hiérarchie. Odile Jacob. 2012. P261.
- 12 - Nonjon M., « Professionnels de la participation : savoir gérer son image militante, Politix, (70), 2005, pp. 89-112.

13 - تبين إحدى الدراسات المنجزة سنة 2010 أن نسبة النساء اللاتي استعلن بلوغ مواقع قيادية في الهيئات الرياضية مثلا ضعيفة جدا رغم أن المجال

الرياضي يعتبر نسبيا أكثر انفتاحا أمام النساء من باقي المجالات الأخرى. للتعمق أنظر:

Rapport de recherche : L'accès des femmes aux postes de décision dans les organisations sportives fédérales. Publication de l'Association « Sport au Féminin ». Tunis 2010.